



المملكة العربية السعودية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
الجمعية الخيرية لحفظ النعم
بمنطقة تبوك - سجل 760

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقييمها



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والاشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولاً: الرقابة

أ- بالتقارير الإدارية

أن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنّه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات الالزمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب أعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

التقارير الدورية

وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهريّه أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.

تقارير سير الأعمال الإدارية

وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

تقارير الفحص

وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

تقارير قياس كفاءة العاملين

وتعتبر بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل... وغيره من معايير واضحة و المناسبة للجمعية.

المذكرات والرسائل المتبادلة

وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.



بـ- التقارير الخاصة

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ

أـ- مبدأ التكاملية

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة ولوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

بـ- مبدأ الوضوح والبساطة

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

تـ- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء

أن نظام الرقابة وفعاليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتلبيغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

ثـ- مبدأ الدقة

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وکوارث لا قدر الله.

المسؤوليات

- تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمتسببن الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.
- على الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات قواعد السلوك الموضوعة سابقاً.

يمكنك الاتصال بنا دائمأ للإجابة عن استفساراتك بخصوص هذه السياسة من خلال الرقم (٠٥٥٩٧٥١١٣١)